

Distr.: General  
15 February 2013  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## لجنة السكان والتنمية

الجلسة السادسة والأربعون

٢٢-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت\*

مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل السكانية:

الاتجاهات الجديدة في الهجرة - الجوانب الديموغرافية

بيان مقدم من مؤسسة الدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة، وهي منظمة غير  
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* E/CN.9/2013/1



الرجاء إعادة استعمال الورق



## البيان

فيما يتعلق بموضوع الهجرة الذي تبحثه لجنة السكان والتنمية في دورتها السادسة والأربعين، فإننا بوصفنا منظمة دولية غير حكومية مكرسة للدفاع عن حقوق النساء والفتيات منذ عام ١٩٨٩، نطالب بتوجيه اهتمام عاجل إلى المسألة المحددة المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس، وخاصة العنف الجنسي في حالات النزاع أو ما بعد النزاع، أو الكوارث الطبيعية، والذي تعاني منه النساء والفتيات المهاجرات والمشرذات. ففي مثل هذه الحالات، تتعرض النساء والفتيات بشكل خاص للاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي، والتي تُستخدم كسلاح لغرس الخوف في أفراد المجتمعات من المدنيين والسيطرة عليهم، حيث يفلت المرتبكون من العقاب.

إن العنف ضد النساء والفتيات يتزايد في جميع أنحاء العالم، وهو يشكل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، والعقبة الرئيسية في طريق تمكين النساء والفتيات. والعنف القائم على نوع الجنس ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي، تغذيه مظاهر عدم المساواة بين الجنسين، ويتطلب اهتماماً عاجلاً إذا أُريد القضاء عليه.

واستناداً إلى العمل الذي قمنا به فيما يتعلق بمواجهة الأشكال المتعددة للعنف القائم على نوع الجنس الذي تواجهه النساء والفتيات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإننا اليوم نستعري الاهتمام إلى الحالة الطارئة الناتجة عن استخدام العنف الجنسي ضد النساء والفتيات كسلاح من أسلحة الحرب في حالات النزاع، وما بعد النزاع، وفي الكوارث الطبيعية.

فعلى الرغم من أن بلدانا كثيرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد عاشت في ظل دكتاتوريات عسكرية ثم عادت إلى الديمقراطية، إلا أنها لا تزال موطناً للنزاعات المتعلقة بالتمسك، والجماعات المسلحة، وشبكات الاتجار بالمخدرات، وشبكات الاتجار بالبشر، وديمقراطيات ضعيفة تتميز بانعدام أو قصور المساءلة والشفافية الحكومية لإعمال حقوق الإنسان، وخاصة حقوق المرأة. وفي مثل هذه الأجواء، تصبح النساء والفتيات معرضات بشكل خاص، حيث يجري استخدامهن كهدف للعنف القائم على نوع الجنس، والذي يُستخدم بوصفه أحد أسلحة النزاع.

وتتمثل بعض الحالات الأكثر تعبيراً عن النزاع وما بعد النزاع في هذا الإقليم اليوم في كل من المكسيك وكولومبيا. ففي المكسيك، تختفي النساء والفتيات، ويتعرضن للاغتصاب والتعذيب، وأصبح قتل الإناث شائعاً بشكل خاص في مناطق من قبيل Ciudad Juarez وفي

مدن أخرى تتميز بتجارة المخدرات وما يرتبط بها من عنف، وإتاحة الإفلات من العقاب من جانب السلطات الحكومية، وسكان غالبيتهم من الفقراء وإناث لاجئين داخلياً. وفي مثل هذه الأماكن، تجد المرأة نفسها معرضة بشكل خاص للعنف القائم على نوع الجنس، والذي يُستخدم كأحد أسلحة النزاع. غير أن هذه الأشكال المتعددة للعنف ضد المرأة لا تزال غير مرئية بسبب العنف، والجريمة، والإفلات من العقاب السائد في جميع أنحاء البلد، استناداً إلى دراسة أجريت في عام ٢٠١١ بعنوان قتل الإناث: النهج، والاتجاهات، والتغيرات، ١٩٨٥-٢٠٠٩. وفي كولومبيا، تبين أن النزاع المسلح وتشريد قطاع كبير من السكان نتيجة لذلك يؤثران على المرأة بطريقة مختلفة عن الرجل. وكما جاء في تقرير لمنظمة العفو الدولية بعنوان كولومبيا: الإفلات من العدالة، والإفلات من العقاب بالنسبة للعنف الجنسي المتعلق بالنزاع، تقرير متابعة، أن اللاجئيين الموجودين في البلدات والمدن غالبيتهم من النساء غير الآمنات والمشرذات والمعرضات بدرجة أكبر للعنف الجنسي. فمعظم ضحايا العنف الجنسي من المشرذات عندما يتعرضن للهجوم أو يُرغمن على ترك أماكن إقامتهن بعد الهجوم. ولم يتضاءل عدد هؤلاء الضحايا. وتوجد في كولومبيا أيضاً أعلى معدلات قتل للإناث في أمريكا الجنوبية، كما أوضحت الدراسة الاستقصائية عن الأسلحة الصغيرة والمعنونة "قتل الإناث: مشكلة عالمية". فوجود النزاع المسلح والأشكال الأخرى من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان يزيد من تعرض النساء والفتيات لجميع أشكال العنف، بما في ذلك قتل الإناث عندما ينفصلن عن بيئتهن الأسرية.

وفي هايتي، حدثت أنماط مماثلة من العنف الجنسي ضد النساء والفتيات المشرذات داخلياً نتيجة للزلازل المدمر الذي أصاب هذا البلد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ومع أن العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي، كان سائداً قبل الزلزال، إلا أنه قد حدثت طفرة في هذا العنف منذ ذلك الوقت، وهذا يعزى في جانب منه إلى وجود مخيمات مؤقتة للمشردين تتسم بظروف معيشية سيئة، مما يهيئ المجال لاغتصاب النساء والفتيات، والتحرش الجنسي. وغالباً ما تكون الضحايا من النساء والشابات والفتيات. وحتى قبل وقوع الزلزال، وطبقاً لتقرير أعده أطباء بلا حدود في عام ٢٠٠٧، كان ٤٠ في المائة من بين ٥٠٠ حالة اغتصاب عالجها هؤلاء الأطباء لفتيات دون سن الثامنة عشر. وهناك حالات غير مسجلة بسبب عدم الإبلاغ والافتقار إلى خدمات الرعاية. وتبين أن الخوف من التمييز يمنع الضحايا الذين ينتمون إلى طبقات أكثر فقراً، من تقديم شكاوى. وكان عدم وجود مأوى وتوجيه للنساء أيضاً أحد المشاكل بالنسبة لتتبع الحالات، وبناء الثقة مع الضحايا.

ولمواجهة هذه الحالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي سياقات مماثلة على نطاق العالم، ولتحسين الظروف الصحية، وإعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في

الصحة الجنسية والإنجابية، والعيش بلا عنف لجميع النساء والفتيات، وبخاصة الأكثر تعرّضاً، بمن فيهم النساء المشرّدات داخلياً والمهاجرات، وإحراز تقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، تحت مؤسسة الدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة لجميع الحكومات على اتخاذ التدابير التالية:

- إعادة تأكيد أهمية تنفيذ برنامج العمل باعتبار ذلك مساهمة فعالة في سبيل إعمال الحقوق الجنسية والإنجابية، والحق في العيش بدون جميع أشكال العنف، والوصم، والتمييز، باعتبار ذلك من حقوق الإنسان الأساسية، لجميع النساء والفتيات، وخاصة النساء والفتيات المهاجرات والمشرّدات داخلياً.
- إجراء إصلاحات قانونية لضمان أن تعزز القوانين الوطنية والمحلية وتحمي المساواة بين الجنسين، وحقوق جميع الأشخاص في العيش بدون تمييز، أو إكراه، أو عنف، وأن تتواءم الحقوق الوطنية والمحلية، وخاصة تلك التي تتصدى للعنف ضد المرأة، مع الالتزامات والاتفاقيات الدولية التي وقّعها الحكومات، وتضمن التنفيذ الفعال للقوانين القائمة والتي تتوافق بالفعل مع مثل هذه الالتزامات. ويجب أن تتضمن مثل هذه القوانين تدابير ملموسة للقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، وخاصة المعرّضات منهن بدرجة أكبر، بمن فيهن النساء والفتيات المشرّدات داخلياً واللاجئات (انظر برنامج العمل، الفقرات ٤-٤، و ٤-٥، و ٧-٣٩)، والإجراءات الأساسية الرامية إلى مواصلة تنفيذ برنامج العمل (قرار الجمعية العامة دإ-٢١/٢، المرفق، الفقرة ٤٨).
- وضع آليات فعالة لضمان وجود نظام واضح لرصد انتهاكات حقوق الإنسان للمهاجرين والسكان المشرّدين داخلياً، بما في ذلك حالات العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، لزيادة الشفافية في نظم العدالة الوطنية والمحلية من أجل توضيح التحقيق في حالات العنف الجنسي ضد المشرّدات داخلياً واللاجئات، والإنفاذ الفعال للقوانين السارية لحماية حقوق الإنسان الخاصة بهذه الفئة، لضمان احتكام الضحايا إلى القضاء (انظر الأحكام الأساسية، الفقرة ٢٤ (أ)، المرفق).
- معالجة أسباب التشرّد الداخلي، بما في ذلك الكوارث الطبيعية، والتراعات المسلحة، وإعادة التوطين القسري، وإنشاء الآليات اللازمة لحماية ومساعدة الأشخاص المشرّدين (انظر برنامج العمل، الفقرة ٩-٢١).
- ضمان حصول المشرّدين داخلياً على التعليم الأساسي، وفرص العمل، والتدريب المهني، وخدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية

(انظر برنامج العمل، الفقرة ٩-٢٢). ويجب تأهيل مقدمي خدمات الصحة الإنجابية لتقديم الرعاية الشاملة للمهاجرات والمشرديات داخلياً من ضحايا العنف الجنسي (انظر الإجراءات الأساسية، الفقرة ٥٢ (و)، المرفق)، بما في ذلك الحصول على الفحوص اللازمة بعد التعرّض للوقاية من إصابة فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض الأخرى المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، ووسائل منع الحمل الهرمونية العاجلة لتجنب الحمل، والدعم النفسي، والمشورة القانونية.

---